

تعالى وبغيره تعالى بالحقيقة تمدان متقاربان بالذات لا بالاعتبار فان ارتبط به تعالى كل
فرد من الافراد المتغايرة بالذات يلزم الحصر فتأمل **قوله** واما الثاني والثالث فلان لام
الملكا فاصفت للاختصاص ما استغاد من نسبة السيد الشريف جعفر بن محمد للاختصاص
والمكروه واللام الحرفي للاختصاص هو ان اللام مع كونها موضوعة للملكة مفيدة للحصر لان اللام
موضوعة للاختصاص بمعنى الحصر وبغير الحصر يطرب الوضعية فالنظر ان يعقد بدلالة
لام الحرفي على الملكة الحصر بعزيمه المتتام او شهاة الذوق كما في الكرم في العزيمه فاذا
استغاده الحصر بانضمام قرينة المتتام او شهاة الذوق فلا وجه لما قال المحقق في قوله
الاستغاد من قول السيد السند في حاشيته مختصرا لاصول ودل على ان التعريف والتخصيص على
اختصاص الحرفي بل على اختصاص الحرفي كلفه العقل بكونه اللام موضوعة للاختصاص
قلبا بل المستفاد من التعريف بل اللام الملكة واللام التخصيصي بعدم كونها موضوعة
للملكة بل المستفاد من التخصيص بعزيمه المتتام او شهاة الذوق فالتميز بل اللام
التخصيصي المستفاد من التخصيص من الملكة الذي هو مفضلها بانضمام احد الامرين المذكورين
على انه يجوز ان يقع التخصيص في عبارة بمعنى التخصيص في الالفاظ لا بمعنى التخصيص في الالفاظ
التعريف بالملك والتعريف بالتخصيص بمعنى واحد واما الدلالة على الاختصاص في الالفاظ في التخصيص في الالفاظ
احد الامرين المذكورين فتأمل **قوله** ولا اعتدنا في هذا قوله لان قوله المذكور للاعتدنا
هنا وكيف وقد عرفت ان الاحاطة للاعتدنا لم لا يجوز ان يقع لانه كلام التعريف على الالفاظ
بناء على ان المتبادر في الالفاظ هو استعمالها في المصادم وبناء على ان اللام لا يفيد معنى
مع التعريف واللام لا يدل على الاستغاد من قولنا في المطالب ونادى على ما عرفت
في محله ايضا فان ان ملول اللام هو الحرفي الاستغاد من معجيات العرائض فليعلم

عنده

عنده كلام التعريف على الاستغاد من معجيات العرائض وبيان الاختصاص وبيان الاختصاص المتتام
التعريف توكيدا لذلك اختصاص فلزم الاتجار الاستغاد للاختصاص في الالفاظ والملك
كما قال السيد الشريف ولا يفتقر كونه النوع للاستغاد واستغاده الاختصاص
منه لا يظهر كونه التعريف توكيدا لذلك اختصاص لعدم ظهور ما فيه فإعادة التعريف
الاختصاص من فإعادة لا للتعريف اياه في هذا المعنى بل في قوله لا يفتقر
توكيدا للاختصاص في قوله المصنوع على بنيد الصلوة والخبرة فكان هذا لم يحظر بيان
بمعنا ونهه عن ايضا بعد ما ذكره هنا ولا ما اورد به هنا الاشكال والظن ولا جاب عن
الابواب **قوله** اما اوله فلان البناء المذكور علام ما ذكرنا من قوله العقد ولا يتجهد في
قوله المقدم عليهم وهو الاختصاص بعزيمه القصير **قوله** واما ثانيا فلان لاجل الملكة اذا كان الملك
كافيا في الدلالة على الاختصاص وهو الاختصاص بمعنى الحصر فان شرطه في الالفاظ
مدلول اللام الذي هو الجنس الاستغاد الذي هو من معجيات العرائض علام حقيق في
محل من تعريفه نقلناه من المطلوع على التفسير وكهت اشياء اختصاصه لا اورد
للإيضاح كونه بطريق برهان في تعريف كونه اللام للاستغاد وان لا ينبغي اختصاص
اللام التعريف بل اللام الملكة كما هو المتبادر من كلامه في فإعادة في اعتبار الاستغاد وان
سنة كلام التعريف فلا يظهر كونه التعريف توكيدا للاختصاص بعزيمه عدم ظهوره في الالفاظ
علاما عرفت فان قيل لا ينبغي اختصاص اللام التعريف بل اللام الملكة كما هو مقتضى كلامه
يدفع السؤال بان نظر الحرفي بطريقه التوكيد اعتبارا في الحاشية ما حاصله ان الالفاظ
بمعنى التعريف في الالفاظ التوكيد للاختصاص في الالفاظ وعلمنا ان مقتضى قوله في الالفاظ
لم يعم حصره بل التعريف بعزيمه اللام الملكة الحرفي بدلالة اختصاصه في الالفاظ كونه التعريف توكيدا